ظاهرة الخلوات انتهت ومستقبل مشروع الاقاليم مجهول والمطبخ السياسي للدولة لا يجتمع

الاردن: مجلس الاعيان ونادي الباشوات يعودان للواجهة السياسية بقوة

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام بدارين:

وجد رموز الحرس القديم في الأردن ضالتهم واندفعوا باتجاه التعبير عن آرائهم ومواقفهم تزامنا مع اللحظات التي يغيب فيها نجم رموز العهد الجديد عن الاضواء، فقد نتج عن تشتت النخبة الليبرالية التي حكمت القرار السياسي والاقتصادي طوال السنوات الست الماضية ظاهرة لافتة تتمثل في ارتفاع صوت رموز الحرس القديم وعودتهم للتصريح العلني عن مواقفهم دون ذكر محاسن رموز التيار الاصلاحي الذين غادروا في الواقع ليس فقط دوائر القرار، بل الاضواء والمسرح السياسي.

ومن هنا يمكن رصد وتتبع الحراك والنشاط السياسي الذي يظهر في وسط التيار المحافظ من السياسيين وفي وسط النادي التقليدي من اعضاء النخبة والصالونات وفي وسط خصوم التيار الاصلاحي الذين نشطوا في الآونة الاخيرة بعد انفراط عقد مجموعة الليبراليين الذين غادروا الحكومة وبعد ان استلهم رئيس الوزراء الجديد معروف البخيت المفيد بالتجربة متموقعا في منطقة المنتصف ما بين الحرس القديم والفكر الجديد.

وهذا الحراك تم التعبير عنه مؤخرا في عدة مناسبات حيث خرجت شخصيات سياسية مخضرمة للتعبير عن رأيها في ما يجري بالعلن احيانا وفي مجالسات ثنائية او جماعية مغلقة احيانا اخرى.

والنقد بصورة مركزية اتجه نحو نجوم الفريق الليبرالي وادائهم واخطائهم المفترضة خلال السنوات السبع الاخيرة وقد كان رئيس الوزراء الأسبق علي ابو الراغب متصدرا في هذا الاتجاه وهو يقول علنا بان من يسمون انفسهم بالاصلاحيين مواطنون صالحون ولديهم وجهة نظر (مستوردة) قد لا تصلح للواقع الاجتماعي مؤكدا ان رجال (الديجيتل) كما سماهم لا يعرفون الاردن جيدا وهم مستعجلون في الوصول وفي القفز على المراحل اكثر مما ينبغي ملمحا الى ان هؤلاء لم يعالجوا في الواقع اي مشكلة حقيقية تعاني منها البلاد.

ولم يكن ابو الراغب الذي لا يمكن تصنيفه تماما بين رموز الحرس القديم وحيدا في مضمار الاصوات المرتفعة فالرجل توافق مع نظيره عبد الرؤوف الروابدة في الدعوة الى تجنب رفع الاسعار مجددا على الفقراء والمحرومين كما لاحظت احدى الصحف الاسبوعية وهي تنقل عن الرجلين قولهما بمناسبات متباينة بان الشعب مرهق ماليا واقتصاديا وان حكومة الدكتور البخيت ينبغي ان لا تهتم بتخفيض الضرائب عن الاثرياء والصناعيين والمستثمرين مقابل رفع الاسعار على الفقراء وذوي الدخول المحدودة.

وفي حواراته الجانبية لا يشكك الروابدة ايضا بنوايا ووطنية التيار الاصلاحي، لكنه يتفق مع ابو الراغب عن بعد على ان رموز هذا التيار لا يعرفون الاردن والاردنيين جيدا، مضيفا بان ما فعله هؤلاء في السنوات الاخيرة هو الاكتفاء بنقل ترجمات حرفية لمشاريع واصلاحات وافكار وبرامج تصلح للمجتمعات الاخرى ولا تراعي حساسيات المجتمع الاردني وحساباته.

وفي الواقع لا يرتفع صوت الروابدة عند هذا الحد فهو يلمح في مجالساته الى ظاهرة يتحدث عنها الجميع بعنوان غياب المطبخ السياسي الذي تطهى على ناره بهدوء القرارات والسياسات والتوجهات، ومن المرجح ان الروابدة تحدث لبعض النواب والاعلاميين ايضا عن انضمامه بالرغم من خبراته الواسعة جدا الى نادي الذين فقدوا القدرة على متابعة وفهم ما يجري.

ويمكن القول بأن رئيس مجلس الاعيان المخضرم زيد الرفاعي من الرواد في معارضة آلية الادارة التي اتبعها رموز التيار الاصلاحي خلال عدة سنوات اتاح له القصر الملكي فرصة العمل الحر خلالها لكن الرفاعي يبقى الاكثر صمتا دون غيره علما بان جبهة الحراك النخبوي السياسي شملت ايضا المخضرمين وكبار رجال السياسة من القدماء وخصوصا داخل مجلس الاعيان حيث انشط شخصيات بارزة جدا من طراز عبد الكريم الكباريتي وطاهر المصري وابو الراغب نفسه وغيرهم.

ومجموعة الرؤساء السابقين في دائرة مجلس الاعيان اسسوا في الواقع مؤخرا لحالة جديدة واجبروا السلطة التنفيذية على التعامل معهم كما تتعامل مع مجلس النواب بل رصد المراقبون مواقف نقدية للحكومة داخل مجلس الاعيان وبشكل غير مسبوق على الاطلاق وسط اصرار واضح من قدامى السياسيين على تعظيم الدور السياسي المركزي لمجلس الاعيان في ظل غياب ما يسمى بالمطبخ على الجبهة الحكومية.

وبالتالي اصبح الاعيان الآن قوة سياسية فرضت نفسها على الواقع واضطرت الحكومة للوقوف على محطتها عدة مرات فقد برز نشطاء في مجلس الاعيان مصرون على اعادة الاعتبار لدور هذا المجلس في الحياة السياسية كشريك دستوري لمجلس النواب في مراقبة الحكومة وفي التشريع.

ويحصل كل ذلك في ما يتساءل الجميع عن توقف اجتماعات سبق ان كانت تقليدا بين اهم صناع القرار في المملكة وهي اجتماعات كانت تدرس فيها الخيارات وتقرر السياسات وفي كل الاتجاهات لكنها لم تعقد منذ اكثر من شهرين حسب بعض المصادر.

ويمكن القول بان الحراك والنشاط الذي ظهر على جبهة الحرس القديم وقدامى السياسيين حل مكان رموز التيار الليبرالي والاصلاحي الذين تغيبوا عن الساحة عبر اما خروجهم من الوزارات ومؤسسات القرار او اتجاهم نحو القطاع الخاص فقد خرج من مستويات القرار باتجاه القطاع الخاص شخصيات بارزة كانت محسوبة على الحرس الجديد مثل سمير الرفاعي وباسم عوض الله وخالد الوزني وغيرهم كما ابتعد قليلا عن الاضواء والقرار اللاعب المهم في التيار الليبرالي الدكتور مروان المعشر وقبل الجميع وفي وقت مبكر خرج من اللعبة الوزير السابق فواز الزعبي.

ومع غياب هؤلاء اسباب متنوعة حصلت فراغات في الواقع السياسي احتلها اما الحرس القديم او الحرس الاقدم كما لم يقدم الاصلاحيون وصفات جدية على درب الصلابة والتماسك والمعالجة الفعلية للمشكلات علما بان الظرف الاقليمي المتوتر وتحديدا في الجوار الشرقي والغربي للمملكة لم يساعد الاصلاحيون كثيرا وقلص من هوامش المناورة امامهم.

ومع الغياب نفسه تلاشت ظاهرة الخلوات وكذلك انتهت تجربة المجالس والهيئات الاستشارية التي كان يفترض ان تلعب دور العقل السياسي في انتاج الافكار والبرامج وتزويد السلطات التنفيذية بها. وما يمكن قوله الان ان هذه الانحيازات والتحركات المضادة تخلق واقعا نخبويا جديدا في عمان فاصوات الحرس القديم ترتفع واصوات الحرس الجديد تخبو او تبتعد والقصر الملكي يراقب ويوازن ويدير مباشرة المصالح الحيوية العليا في كل الاتجاهات والمؤسسة الأمنية تقوم بواجباتها بكفاءة ملحوظة وتقلص تدخلها في مؤسسات البرلمان والاعلام اما حكومة الدكتور البخيت فتمسك العصا من المنتصف وتقوم باداء صامت وهادئ لا يودي بها باتجاه الحرس القديم ولا يصنفها على الحرس الجديد.

وبنفس الوقت لم يعد احد يعرف شيئا عن لجنة الاقاليم التي يفترض ان تنتهي بتجربة برلمانات محلية وجغرافية محسوبة بدقة كما خف الكلام كثيرا عن وثيقة الاجندة الوطنية وعادت وزارة البخيت للمربع الاول في لافتة الحوار السياسي مع الاحزاب والنقابات والمفكرين والاكاديميين تحت عنوان التنمية السياسية وقانون الانتخاب.

رئيس الوزراء الاردني يطلب من موظفي الدولة الامتناع عن قبول الهدايا

■ عمان ـ يو بي أي: طلب رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت من موظفي الدولة عدم قبول هدايا أو إكراميات التزاماً بنظام الخدمة المدنية وقانون العقوبات الذي يجرم مرتكب هذا الفعل.

وذكرت صحيفة الغد الاردنية في عددها الصادر امس ان البخيت اصدر البخيت بلاغاً قال فيه: «أهيب بموظفي الدولة التقيد بأحكام قانون العقوبات ونظام الخدمة المدنية اللذين يحظران على الموظف قبول الهدايا والإكراميات تحت طائلة المسؤولية». وتنص المادة (66) من نظام الخدمة المدنية لسنة 2002 على أنه «يحظر على الموظف استغلال وظيفته لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا أو إكراميات أو منح من أي شخص له علاقة أو ارتباط بالدائرة أو له مصلحة معها أثناء عمله».

كما اعتبرت المادة 117 من قانون العقوبات لسنة 1960 قبول الهدية جرما يعاقب عليه.

في ندوة بالقاهرة حول جدوى الحوار بين حضارات الشرق والغرب:

الهيمنة والتوسع ما زالا يحركان الفكر الغربي

القاهرة ـ من سعد القرش:

استمر الجدل العربي الاوروبي حول تحديد المفاهيم والمصطلحات ومنها الديمقراطية والارهاب في ندوة بالقاهرة تستهدف مد جسور للحوار بين الحضارات.

وقال أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة حسن حنفي في ندوة (أبعد من الاستشراق والاستغراب.. أفكار للحوار بين الحضارات) ان فكرة الهيمنة والتوسع لاتزال تسيطر على الفكر الاوروبي «ولا نستطيع اختصار التاريخ في 500 عام الاخيرة» في اشارة الى وصول الاوروبيين الى الامريكتين عام 1492 والتأريخ لذلك ببداية عصر الحداثة. وأضاف في الندوة التي افتتحت مساء السبت في المجلس الاعلى للثقافة أن الحوار بين الثقافات محمل بالمعاني الغربية «ولا يمكن اغفال العنصرية في هذه الثقافة خاصة فيما يتعلق بأفكار عنصرية كالاعتقاد بأن اليهود شعب الله المختار».

ويشارك في الندوة التي تستمر ثلاثة أيام أكثر من 20 باحثا عربيا وأجنبيا معظمهم ايطاليون يطرحون للنقاش قضايا منها (الحوار بين الحضارات واللغات والاديان من الاسكندرية الى بغداد) و(تبادل العلوم عبر الثقافات خلال العصور الوسطى) و(الغفلة عن الاسلام في الغرب) و(فتح واغلاق الحدود الحضارية) و(بين النسبية وفوبيا الاسلام.. البحث عن النغمة الصحيحة في الجدال حول الهجرة والاندماج والاصولية الدينية) و(الحوار بين الثقافات.. وصايا للطبقات الحاكمة).

وتعقد الندوة بالاشتراك مع جمعية (احياء الحوار بين الحضارات) وهي جمعية ثقافية دولية بايطاليا تضم عربا وأجانب.

وقال حنفي ان الحوار بين الثقافات ممكن بشرط تغير الوضع الذي قال انه غير مريح حيث يحدد الغرب والولايات المتحدة «جدول الاعمال»، مشيرا الى أنه في هذه الحالة سيضع أولويات منها التحرر من الفقر والاستعمار. ووصف المعايير التي يتبناها الغرب بأنها مزدوجة مشيرا الى أنه من منظور الغرب فان اسرائيل دولة ديمقراطية في حين تختلف المعايير اذا نظر الغرب الى باكستان أو ايران.

مضيفا أن الغرب يعلن الاصلاح وتطبيق الديمقراطية لكنه ينظر بعدم الارتياح اذا «جاءت الديمقراطية بحركة (المقاومة الاسلامية) حماس».

وحققت حماس في كانون الثاني (يناير) الماضي فوزا على حركة فتح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وتساءل «لماذا لم يطلق الغرب على نضال أوروبا ضد النازية ارهابا.. كيف يمكن اجراء حوار بين ثقافة تعتمد على الهيمنة وأخرى تسعى للاستقلال.. الحضارات مقسمة الى المركزية الغربية والهامش (خارجها)... في النظرة الجيوسياسية يعتبرنا الغرب قطعا في رسم فسيفسائي».

وأشار في لحة ساخرة الى أن القاعة التي عقدت بها الجلسة رتب جلوس الاوروبيين في مركزها وجلس معظم المصريين على الهامش. ولم يشر حنفي الذي تحدث بالانكليزية الى أن الكتيب الخاص بالندوة أيضا كتب بالانكليزية ولم يحمل غلافه الا ثلاث كلمات عربية فقط هي شعار (المجلس الاعلى للثقافة) في حين تضمن بيانا قصيرا بالعربية للسفير الايطالي بالقاهرة أنطونيو بادينو. وقال بادينو الذي حضر الافتتاح ان الندوة تهدف الى انطلاق تعاون «حقيقي بين الاسلام والغرب... من أجل تخطي الاحكام المسبقة ومشاعر عدم الثقة التي زادت حدتها عقب التوترات الاخيرة التي حدثت نتيجة نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم».

ونشرت الرسوم المسيئة للنبي محمد العام الماضي لاول مرة في صحيفة دنمركية وأعيد نشرها في صحف أوروبية رغم احتجاجات من المسلمين في معظم أنحاء العالم. ثم توالى نشرها في عشرات الصحف والمجلات في عشرات من الدول. وأضاف باديني في البيان أن الازمة الناتجة عن نشر تلك الرسوم «أظهرت نقصا في معرفة قيم الاخر... يجب أن نعي أن عمل المستشرقين والمستغربين قد استنفد... واذا ما عدنا للوراء واعتقدنا أنه يوجد عداء بين حرية التعبير والدين أو بين العلم والدين ستحل كارثة حيث ان التعايش بينهم لا يجب أن يوضع محل نقاش. كما يجب علينا تقبل القيم المشتركة التي لا عودة عنها حتى نستطيع المضي قدما في تعايش سلمي».

وربط أستاذ الفلسفة بجامعة نوترام بولاية انديانا الامريكية فريد دماير بين اثنين من أبرز الفلاسفة في التاريخ هما أرسطو والفارابي مشددا على أن الشرق والغرب كليهما «يحاول أن يفرض قيمه على الاخر. يجب أن نفكر في حوار متنوع بدلا من الحوار الفردي».

وأضاف أن كلمتي الرحمن والرحيم تتكرران في بداية سور القرآن. كما أشار الى امكانية التعايش بين من كانوا أمس أعداء ضاربا المثل بجنوب افريقيا حيث «قال رئيس لجنة العدل والمصالحة في جنوب افريقيا (الاسقف الحاصل على جائزة نوبل للسلام ديزموند) توتو انه يجب ألا نصف مرتكبي الجرائم (في بلاده التي شهدت حكما عنصريا) بأنهم وحوش».

وقال أستاذ القانون بالمعهد الاوروبي بمدينة فلورنس الايطالية جوليانو أماتو نائب رئيس الاتحاد الاوروبي ان الثقافة كان لها في كل العصور مركز وأطراف لكنه حث على ايجاد «ثقافة حرة قدر الامكان بعيدا عن السياسة». ومن المشاركين في الندوة وزير الداخلية الالماني السابق أوتو شيلي واليوناني ديمتري جوتاس والسوري بسام طيبي والصريون السيد يسين وأحمد عتمان ومحمود أمين العالم وعماد أبو غازي والايطاليون نيناتزو فورستنبرج وماسيمو كامبانيني وروبرتو توسكانو والايراني رامين جاهان بجلو.

(رويترز)

تنازل وزير الاسكان السابق عن 37 قضية رفعها ضد الصحافيين.. وتفاصيل المفاوضات وعدم التنازل عن الحق في نقد المسؤولين.. وهجوم على رؤساء الصحف الحكومية

تشبيه مصر بدولة فسادستان.. واتهام الحكومة بتضخيم انفلونزا الطيور للتغطية على مشاكلها ومظاهرات لمزارع ومحلات بيع الطيور

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين نقابة الصحافيين ووزير الاسكان السابق الدكتور محمد ابراهيم سليمان عن تنازله عن جميع الدعاوى القضائية التي أقامها ضد الصحافيين وعددها 37 قضية وقام برعاية الاتفاق رئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الاعلام أنس الفقي، واستمرار مظاهرات أصحاب مزارع ومحلات بيع الدواجن في عدد من المحافظات وتحطيم المزيد من عشش الحمام والدواجن في المنازل، والقبض على عدد من الاخوان المسلمين في القاهرة والاسكندرية، وموافقة مجلس الوزراء على الغاء الدعم الاضافي على بطاقات التموين للمسلى والمعكرونة والفول والعدس وتوجيهه لدعم اضافي للسكر، وحريق يدمر عشرات المحلات التجارية في حي الموسكي بالقاهرة، واستمرار المعارك والشبهات حول عملية بيع محلات عمر أفندي، وتقرير لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب عن كارثة غرق العبارة (السلام 98)، وحضور رئيس الوزراء وعدد من الوزراء اجتماع الحزب الوطني المسمى اجتماع اليوم الواحد وهو أحدى البدع التي اخترعوها في عالم التنظيمات السياسية، وتعادل فريقي الأهلي والزمالك في مباراة كرة القدم بالدوري العام، وبدء المرحلة الثانية من طريق مرسى مطروح ـ سيوة بطول مئة كيلومتر وتكلفة 42 مليون جنيه واكتشاف قطة نافقة بأنفلونزا الطيور في محافظة المنيا.

حبس الصحافيين

ونبدأ بحبس الصحافيين، وأخيرا تم وضع نهاية لحبس زميلنا بـ«المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري بصدور بيان مشترك من نقيب الصحافيين جلال عارف ووزير الاسكان السابق الدكتور محمد ابراهيم سليمان عن تنازله عن القضية وكل الدعاوى الأخرى ضد صحافيين وعددها 37 وبعد جهود بذلها كل من صفوت الشريف ووزير الاعلام انس الفقي.. وقالت «الجمهورية» يوم السبت في تغطيتها للحادث الذي شارك في زميلانا محمد عمارة ومحمد الصايم: «ويبقى الرئيس حسني مبارك عند حسن الظن به دائما ـ وعد فأوفى ـ وانحاز كعادته لحرية الرأي والتعبير واحترام الحياة الشخصية لأبناء شعبه. والتزاما وتقديرا لوعد الرئيس مبارك بالغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر وتماشيا مع المناخ الذي يدعم المزيد من الاصلاح السياسي والديمقراطي استجاب د. محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان السابق لمناشدة المجلس الأعلى للصحافة مؤكدا احترامه لمبادرة الرئيس بالغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.

ووافق على التنازل عن كافة القضايا التي أقامها والبلاغات التي تقدم بها ضد الصحافيين ومنها القضية التي أقامها ضد صحافي «المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري والتي صدر الحكم فيها بالحبس سنة والغرامة عشرة آلاف جنيه».

فهل بعد هذا الكلام الجميل والبديع والمقنع يأتي الدكتور عبد الفتاح أحمد عبد الفتاح عضو الأمانة العامة لحزب التجمع اليساري المعارض ليقول عن رئيسنا ـ ونحن نستنكر ما يقول ـ في عموده الفريضة الغائبة بجريدة «التجمع»: «العجيب في الأمر هو موقف العديد من أصحاب الأقلام والصحافيين. اذا انبرى الجميع يناشدون السيد الرئيس بما يملكه من سلطات لاصدار عفو عن حبس الصحافي ويذكرونه بوعده ويقسمون عليه أن يبر به!

فيما أخذ البعض يهجو الحكومة والحزب الحاكم أنهم لا ينفذون أوامر الرئيس ويعصون ارادته ويقفون حجر عثرة في طريق تنفيذ أحلامه مما يفسد علاقة الود بين الرئيس ورعيته!! كأنهم يتناسون، وما فتئوا يذكروننا سنين أنه الآمر الناهي.. الحاكم الفرد الذي يتمتع دستوريا بكثير من خصائص الآلهة. ويكافأهم، يتعمدون غض الطرف عن حقيقة أن كل الهيئات التابعة للرئاسة من حزب وحكومة وهيئات أخرى لا تعدو كونها سكرتارية خاصة تنفذ الأوامر وتلتزم بالنواهي.. لا ترى رأيا ولا تجهر بمعارضة.. هل تريدون دليلا؟

هل موقف المجلس الأعلى للقضاء من نوادي القضاء ببعيد عن موافقة السيد الرئيس؟ وهل اعتقال ما يربو على 16 ألف معتقل منذ بداية ولايته الأولى وحتى الآن يتم بعيدا عن رغبته؟

وهل يعين وزير أو مسؤول.. وهل يستمر أو يطرد الا بهواه؟

يا سادة.. ان كنتم لا تعلمون فتلك مصيبة.. ولكن وحيث أنكم تعلمون علم اليقين فالمصيبة أعظم!!

وفي بلاد الزعيم فيها مصيب وان أخطأ.. لا حل الا بكشف عوراته ومجابهته بخطاياه واجباره على التصحيح أو الرحيل!».

لا.. لا.. هذا تجاوز.. طبعا وما الذي سيأتيني من أهل اليسار غير ذلك؟ انهم أصحاب النار بعكس أهل اليمين، و حسما للأمور، ومنعا للقيل والقال، سنتجه الى «المصري اليوم» ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد الذي أوضح أمس ما دار في المفاوضات التي انتهت بالاتفاق. قال: «أكدنا في المقابل عدة مبادئ وثوابت تحفظ لجموع الصحافيين حقوقهم في النقد الموضوعي، وكرامتهم في أي مصالحة أو تفاهم:

أولا: ضرورة الفصل بين هذا الاتفاق والبيان الذي يتعلق ـ فقط ـ بـ37 دعوى قضائية رفعها سليمان على الصحافيين. وبين تحركنا المكثف والمتصل لاقرار قانون الغاء الحبس في قضايا النشر وفقا لوعد الرئيس.

ثانيا: رفض أي تنازل أو اعتذار أو مناشدة من أي صحيفة، والتأكيد على حرية الصحافة للحادث الموضوعي دون تجريح أو تجاوز يتنافى مع ميثاق الشرف الصحافي.

ثالثا: أن تكون المصالحة تحت مظلة نقابة الصحافيين، وليست منفردة بين صحف بعينها وسليمان، حفاظا على وحدة الكلمة وتماسك الجماعة الصحافية في معركتها العادلة لالغاء الحبس في قضايا النشر.

وكانت بعض هذه المبادئ والثوابت كفيلة بعرقلة الاتفاق، ولكننا لم نتراجع، وللحق فان احدا من الأطراف الرسمية الراعية لهذه المفاوضات لم يضغط علينا لنشر اعتذار، أو المساومة على وحدة الصحف بين الصحافيين، وحتى مساء الخميس الماضي كانت المفاوضات قد تعثرت نهائيا في ظل رفضنا صيغة الاعتذار، ليس لأننا متشددون، وانما لايماننا بأن ما نشر لم يحمل سوء النية ولا قصدية الاضرار بسمعة أي مسؤول، فضلا عن حرصنا على حماية حرية الصحافة، وحق الصحافي في الحصول على المعلومات، وحفظ كرامة الصحف، التي لا تنفصل ـ اطلاقا ـ عن كرامة وحق المجتمع والمواطن في المعرفة.

لم نتنازل، ولم يطلب منا احد من الوسطاء أن نتنازل، وربما كان هذا هو السبب في استمرار المفاوضات حتى الثالثة من فجر يوم الجمعة أمس الأول والفقي والشريف وعزمي على هواتفنا جميعا، والهدف حقن الخلاف، وانقاذ الزهيري من الحبس، وانهاء القضية في أجواء حضارية، والخروج بخلافات الصحافيين والمسؤولين من قاعات المحاكم الى جلسات الحوار والتفاهم، وهو مبدأ لم نرفضه، ولكننا نرى ضرورة ألا يستمر منهجا لاطفاء الأزمات، وأن نحتكم جميعا لقانون جديد وعد به الرئيس، ونطالب به جميعا.

في صباح الجمعة تم توقيع البيان المشترك في أحد الأماكن المطلة على النيل.

أخيرا: كلمة شكر وتقدير لأنس الفقي وصفوت الشريف وزكريا عزمي وجلال عارف وعبد اللطيف المناوي وعادل حمودة وعبد الله السناوي.. فقد أثبتوا جميعا أن الارتقاء فوق الخلافات ممكن بالحوار وحده.. والأهم أنهم أثبتوا أننا جميعا وطنيون.. واذا كنا نعبر عن وطنيتنا بأسلوب مختلف عن الحكومة... فالاتفاق في قضايا محددة ليس مستحيلا.. والدليل أن عبد الناصر الزهيري جمعنا حول قضية واحدة.. وان أتعبنا أسبوعا كاملا».

والى «صوت الأمة» ـ أمس ـ وتحذيرها الصحافيين والكتاب من اعتبار قضيتهم منتهية بعد تنازل ابراهيم سليمان عن القضايا التي رفعها، وقالت في صدر صفحتها الأولى:

«لا نفهم هذا التوجه الحكومي الساخن الذي يجر معه الجماعة الصحافية في قصة وهمية وخرافية اسمها تصالح وزير الاسكان السابق ابراهيم سليمان مع الصحافيين، أو مزاعم تنازله عن قضاياه المرفوعة ضد الزملاء في كافة صحف مصر المستقلة والحزبية.

ان هناك سعيا ـ غريبا ولا نقول مشبوها ـ من جهات كثيرة لتحويل نضال الصحافيين لالغاء عقوبة الحبس التي ينص عليها القانون الحالي الذي لا نجد له سوى التخلف والفاشية الى موضوع شخصي بين الصحافيين وابراهيم سليمان.

وكان تنازل السيد سليمان عن قضاياه انتصارا للحرية والديمقراطية ونهاية لكل مشاكل الصحافيين في مصر وهذا هو العبث بعينه، هذا هو استنزاف الجماعة الصحافية في قضية جانبية تبعدهم عن القضية الأصلية وهي الغاء هذا القانون المشبوه واصدار القانون الذي أعدته نقابة الصحافيين.

ان ابراهيم سليمان وقضاياه المرفوعة ضد الصحافيين ليس مشكلة حرية الصحافة في مصر ولا أزمتها ان تنازل عن قضاياه انحلت وانتهت، بل ان قضايا ابراهيم سليمان نموذج واضح لاستخدام القانون سيفا ورمحا يطعن الصحافي المصري في حقه وحريته، ان تسطيح كفاح الصحافيين من أجل الغاء قانون حبس الصحافيين الى ـ فقط ـ اجراء مصالحة مع وزير سابق، عمل لا يقدم عليه الا من يريد للجماعة الصحافية أن يتم سجنها كل يوم عشرين مرة في قضايا ومحاكم أخرى مع مسؤولين آخرين، وأن يظل سيف هذا القانون المشبوه فوق رقبة كل صحافي معارض ومختلف مع النظام فالمدهش الذي يثير أسئلة بقدر ما ينير عتمة أن كل أحكام السجن كانت من نصيب صحافيين في صحف خاصة ومستقلة ومعارضة دون أن تصل عقوبة السجن الى عتبة مؤسسة حكومية، من هنا تستشعر «صوت الأمة» أن طبخا مسموما يتم اعداده للصحافيين بحيث يتلقف البعض كعادته نبأ صلح مع وزير سابق بالتهليل والتصفيق وقصائد الاشادة والمدح واقامة الأفراح والليالي الملاح لنهاية ملفات عدة قضايا كأنه الانتصار العظيم والفتح المبين، بينما يبقى القانون بكل سوئه وسواده ماثلا قائما راكبا على ظهر أي صحافي حر.

ونحن نهيب بالجمعية العمومية لنقابة الصحافيين ومجلس النقابة وكتاب مصر، ومثقفيها ومفكريها عدم الانجرار الى فخ شخصنة مشكلة الصحافيين في وزير اسكان سابق، وتسطيح مطالب الصحافيين وتقزيمها الى مجرد مطالبة بسحب شاك لشكواه أو مدع لدعواه، ان الأمر أكبر من ذلك، ان الأمر أخطر من هذا، هناك نظام حكم يسوف ويؤجل ويتباطأ ويتلكع في تنفيذ وعد وعده وصفق له الجميع يوم قلنا لا تصفقوا قبل أن يتحقق الوعد ويصدروا القانون، لكن عامين يمران على وعد بات مفهوما أننا لن نحصل على أكثر منه وان أربعة وعشرين شهرا مرت على وعد لم يتحقق تعني ببساطة أن الرئيس اما انه تعجل الوعد أو أنه تراجع عن الوعد.. لكن أن تقف الجماعة الصحافية مشلولة دون أن تترجم مطالبها الى عمل حقيقي وخطوات ضاغطة كما يفعل نادي القضاة في مطالبته بحقه في قانون لاستقلال السلطة القضائية، ستكون النتيجة أن الحكم في مصر لن يحترم حرية الصحافة سوى في التصريحات فقط ولن يقدم للصحافيين سوى الوعود فقط، لن يفعل شيئا لصالح مصلحة الصحافيين وكل ما يسعى اليه هو تجميل الصورة وتنفيس الغضب وشق الصف الصحافي وضرب الجماعة الصحافية حين يعرض الفتات عليها والغريب أن كثيرين يقبلون بالفتات وكأنه نصر ويتسولون الحق وكأنه منحة ويهادنون في حقوقنا كأننا ضعاف القدرة والمكانة والأدوات. ان الجماعة الصحافية مطالبة بتوحيد هدفها دون الالتفات لقضايا جانبية واستنزاف في الفروع، مطلبنا الوحيد هو صدور قانون الصحافة الذي تقدمت به نقابة الصحافيين بدون تدخلات ترزية القوانين وطباخي السم الكوميدي!».

السلام 98

والى كارثة غرق أكثر من ألف مصري مسكين غرقت بهم العبارة «السلام 98» التي يملكها رجل الأعمال وعضو مجلس الشورى المعين وأمين الحزب الوطني الحاكم في قسم النزهة بمصر الجديدة ممدوح اسماعيل وعدم رفع الحصانة عنه حتى الآن، مما استفز كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب فقال عن الموقف كله في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة ـ يوم الأحد: «حدثت مأساة العبارة فجر الجمعة 3 شباط (فبراير) الماضي أي مضى أكثر من شهر واجراءات مسائلة مرتكبي أشنع جرائم القتل الجماعي العمد تسير ببطء مريب يؤكد أن الفساد أقوى من كل شيء في بلدنا فسادستان. أو أن الفساد أصبح كالطقس السيئ، الكل يصرخ منه ولا أي قوة ـ حتى الحكومة ـ تستطيع أن تفعل حياله شيئا».

لا فسادستان ولا يحزنون، انما الأمر كله عملية دلع تقوم بها الحكومة لابنها البار ممدوح اسماعيل وهو ما استحق شكر زميلنا ابراهيم سعدة فقال في نفس العدد في عموده اليومي ـ آخر عمود: «لقد تساهلت الحكومة مع صاحب الشركة فلم تطلب حتى الآن، رفع الحصانة البرلمانية عنه وفضلت أن تأتي المبادرة منه، عندما تقدم لمجلس الشورى طالبا الاستئذان في الادلاء بأقواله أمام النيابة العامة اذا رأت مثولها أمامها غدا أو بعد غد، وهذا التدليل غير المقبول للمسؤول الأول ـ أدبيا ـ على الأقل، عن غرق أكثر من ألف مواطن غالبيتهم العظمى من المصريين شجعه على المضي في عنجهيته لدرجة أن نقرأ في صدر الصفحة الأولى من صحيفة «المساء» الصادرة يوم الجمعة، تصريحات منسوبة لشركته تؤكد رفضها زيادة التعويضات التي حددتها بمزاجها لأسر الضحايا عبارتها الخردة غير الآمنة؟».

وما لم يقرأه سعدة أن ممدوح اسماعيل غادر البلاد بسلامة الله دون أن يعترضه أحد. كما نشرت صحف أمس ـ الأحد ـ رغم أن تقرير التحريات الرقابية الذي تسلمه مجلس الشعب لتبحثه لجنة تقصي الحقائق اشتمل على مصائب سوداء كما قالت جريدة «روزاليوسف» أمس من عينة:

«1 ـ شهادة حكومة بنما حول العبارة تفيد وجود سلبيات في معدات السلامة والتجهيزات الفنية. الشهادة قالت ـ انه حتى يمكن للعبارة الابحار ينبغي ألا تبعد عن اليابس أكثر من 20 ميلا حرصا على سلامة الركاب والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية لم تلزم الشركة بذلك.

2 ـ العبارة أبحرت برمادات ـ قوارب نجاة ـ غير مطابقة للمواصفات الدولية وغير مجهزة بالمشاعل الضوئية الخاصة بالاستغاثة أو أدوات الاسعافات الأولية لمساعدة الناجين لحين انقاذهم والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية لم تقم بالتفتيش على ذلك.

3 ـ لجنة خاصة من الهيئة فتشت على رمادات النجاة في 30 تموز (يوليو) الماضي. اكتشفت عدم صلاحية 63 منها رغم وجود شهادات صلاحية من مركز خاص بأن هذه القوارب صالحة وتم استبعاد الرمادات وايقاف اعتماد هذا المركز الذي علمت «روزاليوسف» بعيدا عن التقرير أن المسؤول عنه هو أحد قوارب ممدوح اسماعيل مالك العبارة.

4 ـ عدم صلاحية الصندوق الأسود للعبارة.

5 ـ أظهر تقرير للهيئة المصرية للملاحة البحرية عدم تركيب نظام الاطفاء الثابت بالمياه في العبارة. ورغم ذلك استثنت الهيئة العبارة من تركيب هذا النظام حتى انتهاء موسم الحج».

وحتى لو أثبتت تقارير أخرى عدم صلاحية العبارة فلن يحدث شيء لصاحبها، بسبب تحالف الفساد مع السلطة الحاكمة الذي حدثنا عنه زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «صوت الأمة». وأصابنا بالهم والحزن العميق على ما آلت اليه أحوال بلادنا قال ـ بارك الله فيه ورعاه ـ لما قال:

«هذا التحالف هو الذي تسبب في مصرع أكثر من ألف مواطن مصري في حادث غرق سفينة السلام 98. وهو الذي نهب أموال الدولة. ومنح الحصانة والحماية للفاسدين. وهذا التحالف نفسه ـ تحالف الفساد والسلطة ـ هو الذي خطط لادخال قضية السفينة المنكوبة الى غياهب النسيان بتضخيم قضية أنفلونزا الطيور وذلك لحماية الفاسدين والمسؤولين الذين تسببوا في موت هذا العدد الضخم من المواطنين الغلابة والبسطاء. أنا من الذين يؤيدون الاتهامات الموجهة الى النظام بأنه هو الذي ضخم أنفلونزا الطيور ـ لم أقل اخترعها واختلقها ـ وانما ضخمها، وذلك للتغطية على كارثة غرق العبارة. لا أحد يطالب الحكومة باهمال أنفلونزا الطيور ولكن مصيبة العبارة كانت تستحق الانزعاج الأكبر أنفلونزا الطيور أدت الى وفاة أقل من مئتين على مستوى العالم. بينما السفينة الغارقة تسببت في موت اكثر من ألف مواطن في مصر.

ووفقا لقاعدة الأولويات فان السفينة كانت تستحق أن تظل هي القضية الأولى الى أن يتم محاكمة القتلة. فالذين ماتوا يمثلون آلاف العائلات في كل محافظات مصر. اقول ذلك لأن الكلام السائد الآن هو أن النظام منح مالك السفينة ممدوح اسماعيل وعدا بحمايته هو وكل الذين دعموه. على النظام اذا أراد أن ينحاز للناس أن يقوم اليوم ـ وليس غدا ـ باجراءين سريعين: «الأول: اقالة المسؤولين سياسيا عن غرق السفينة ثم احالة المسؤولين جنائيا الى التحقيقات بمن فيهم مالك السفينة ممدوح اسماعيل، وكل الوزراء والمسؤولين الكبار الذين دعموه وساندوه وأدخلوه الى الحزب الوطني وعينوه في مجلس الشورى ومنحوه الحصانة».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا الذي قال عنه زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «أخبار اليوم» وهو يحكي عن مشاعره عندما ركب طائرة الرئاسة ضمن الوفد الصحافي الذي رافق الرئيس في رحلته ل